الارتفاع، حيث ازدادت بنسبة ٤٧ بالمئة العام ١٩٨٣ مقارنة بعام ١٩٨٠؛ وأعلن رئيس قسم الاحصاء في الحكومة، في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٣، ان مستوى المعيشة ما زال في ارتفاع مستمر، اذ ازدادت احتياجات الفرد بنسبة خمسة الى ستة بالمئة بالمقارنة بالعام ١٩٨٢؛ كما ان ثلث الاسرائيليين يمتلك اجهزة هاتف، وبلغت مشترياته من اجهزة الفيديو ١١٦ الف جهاز، وان ٥١ بالمئة من الاسر الاسرائيلية تمتلك شققاً تتكون من أربع غرف[٧]. ويتضح ممّا سبق ان هذا المستوى المعيشي المرتفع ما هو الاّ مستوى مصطنع يعتمد، أساساً، على ما تحصل عليه اسرائيل من معونات وهبات من الخارج.

اما المحدد الرابع الذي يؤثر في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية، فهو طبيعة التوجهات السياسية، والاقتصادية، للحزب الحاكم. ومن المعروف ان حزب العمل الاسرائيلي، والذي يعتبر ذا نزعة اشتراكية، قد تولّى الحكم في اسرائيل منذ نشأتها وحتى أيار (مايو) ١٩٧٧ حين فاز تكتل الليكود في انتخابات الكنيست التاسع، وتولى الحكم بمفرده حتى العام ١٩٨٤ حينما اسفرت انتخابات الكنيست الحادي عشر عن عدم تمكن أي من الحزبين الكبيرين من تشكيل الحكومة بمفرده، ممّا جعلهما يقتسمان الوزارة ورئاسة الوزارة. وسنعرض لاتجاهات وسياسات كل من الحزبين عند توليهما السلطة في سياق عرضنا التالي لمراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي.

المرحلة الاولى، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥

تزامن اعلان قيام اسرائيل مع الحرب بينها وبين الدول العربية، وبالتالي ازداد الانفاق العسكري، فقدر بحوالى مئة مليون ليرة اسرائيلية في الوقت الذي كان الدخل القومي للدولة العبرية، العام ١٩٤٩، ٢٦٠ مليون ليرة اسرائيلية. كذلك كان على الحكومة ان توفر الاعتمادات اللازمة لتوطين المهاجرين الجدد، حيث ازدادت نسبة السكان، وكان على الحكومة، بالتالي، توفير الغذاء لهؤلاء السكان واحتياجاتهم المعيشية كافة، لذلك اتسمت هذه المرحلة بالاهتمام بالزراعة وانشاء المرافق الاساسية، الامر الذي أدى الى خلق فرص عمل عديدة تكفي المهاجرين لاسرائيل.

واعتمدت حكومة حزب ماباي، الذي تولى الحكم في العام ١٩٤٨، على المعونات الاجنبية، بالاضافة الى فرض مزيد من الضرائب على الافراد، حيث كان تمويل الميزانية العامة، في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١، يعتمد، بحوالى ٧٠ بالمئة، على الضرائب غير المباشرة، وخصّص حوالى ٤٠ بالمئة من الاعتمادات خلال تلك الفترة للمصروفات العسكرية المباشرة[٨]. كما لجأت الحكومة الاسرائيلية الى اتباع سياسة التمويل بالعجز، وأصدرت، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، سندات قصيرة الاجل على الخزينة كانت قيمتها ٦٦,٦ مليون ليرة اسرائيلية. وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٩، أصدرت سندات جديدة، طويلة الاجل، اطلق عليها اسم «صكوك الارض»، ولقد غطت قيمة هذه السندات ثلث نفقات الميزانيات الثلاث: الميزانية العامة للدولة، وميزانية التنمية، والميزانية العسكرية السرية، وذلك في الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥١. ونتيجة لما سبّبته هذه السياسة من تضخم وانخفاض كبير في قيمة العملة الاسرائيلية، لجأت الحكومة الاسرائيلية الى الاعتماد على الخارج، حيث حصلت على قرض بمئة مليون دولار من الولايات المتحدة الاميركية في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩؛ ثم عادت وحصلت على قرض اميركي جديد قيمته ٣٥ مليون دولار. وفي أيار (مايو) ١٩٥١، بدأت اسرائيل بترويج سنداتها في البورصة الاميركية؛ كما بدأت في الحصول على معونة سنوية ضمن برنامج المعونة الاميركية. وهكذا تغلّبت اسرائيل على الانهيار الاقتصادي بواسطة هذا التيار المستمر من